أثر منهج المحدِّثين في تحقيق نصوص الحديث على المعاصرين من العرب.

The impact of the modernists' approach in verifying hadith texts on contemporary Arabs

عبدالله واينـي

Abdallah ouaini

جامعة غرداية (الجزائر)، ouaini.abdallah@univ-ghardaia.dz

تاريخ الاستلام: 2022/12/18 - تاريخ القبول: 2022/12/20 -تاريخ النشر: 2023/01/05

ملخص: كان لعلماء الحديث فضل كبير في شتى المجالات المتعلقة بالرجال والأسانيد، وبالمتون والنصوص الحديثية فقد محصوها أيما تمحص ودققوها بشكل جيد لغربلتها وتحقيق نسبتها للنبي ﷺ واتبعوا في ذلك أساليب تحقيق صارمة لدفع الشك والكذب عن سنة النبي صلى الله عليه سندا ومتنا وفتحوا بذلك بابا لمن جاء بعدهم ليحقق ويمحص النصوص بشكل جيد وهذا ما سنقف عليه في هذا المقال.

الكلمات المفتاحية: التحقيق.المنهج.المحدثين. الحديث. المعاصرين

The impact of the modernists' approach in verifying hadith texts on contemporary Arabs

Abstract :

The scholars of hadith had a great merit in various fields related to narrators and chains of narrators, and to texts and hadith texts. For those who came after them to investigate and scrutinize the texts well, and this is what we will stand on in this article. Keywords: investigation, method, hadith scholars. the talk. contemporaries

المؤلف المرسل: عبدالله واينـي، **الإيميل**: abdallahouani@gmail.com

1. مقدمة:

إن الأمم لا تعيش ولا تستمر إذا انقطع حاضرها عن ماضيها، فالاستمرار يقتضي اتصال الحاضر بالماضي، وهذا الاتصال يقوم على مقومات أهمها حفظ الأمة لتاريخها، فالأمة التي ليس لها تاريخ يندثر كيانها وتؤول إلى الزوال، وحتى تحافظ على تاريخها يجب عليها أن تتمسك بمورثها الذي يحوي بين دفتيه هذا التاريخ والمعارف والعلوم التي خلَّفها الأسلاف، ويتمثل هذا الموروث في تلك المخطوطات التي تركوها وضمنوها خلاصة تجاربهم وما وصلت إليه قرائحهم من معارف ومعلومات، وحتى يستفيد الخلف من هذه المخطوطات ويفهمها فهما صحيحاً يجب عليه أن يلجأ إلى تحقيق هذه المخطوطات تحقيقاً علمياً وافياً بناءاً ممنهجاً يقوم على قواعد وضوابط تضمن معرفة ما يريده ويصبو إليه صاحب المخطوط

هذا الأمر الذي لقي عناية من الكتاب والمحققين الذين اتجهوا إلى إحياء التراث وتحقيقه وفق مناهج معينة، وفي هذا الموضوع نتناول منهج التحقيق عند المتقدمين، ونأخذ كنموذج تجربة علماء الحديث في هذا المجال باعتبارهم أصحاب تجربة مميزة في هذا الشأن فهم أول من وضع القواعد والضوابط لتدوين الحديث، وبعد ذلك نتكلم عن تجربة المعاصرين من العرب والمسلمين في هذا المجال وما وصلوا إليه في هذا المزمار، و نختم المقال بالتقييم بين المنهجين من خلال الدراسة.

2. مفاهيم ومصطلحات

- **مفهوم مصطلح التحقيق:**تعريف كلمة التحقيق لغة: ترد كلمة تحقيق في اللغة للدلالة على إثبات الشيء وإحكامه وتصحيحه. يقول ابن منظور:أحققت الأمر إحقاقاً إذا أحكمته وصححته...وحققت الأمر وأحققته إذا كنت على يقين منه (منظور، د.ت، صفحة مج2/ج17/ص940)

و تحقيق المخطوطات والكتب عند أهل الفن: إخراجها للناس، وتيسيرها للاستفادة منها، في الصورة التي أرادها لها مؤلفها، أو أقرب ما تكون إلى ذلك، ولا يدرك ذلك إلا بعناء وصبر على البحث والتمحيص (الغرياني، 1986، صفحة 07)

– النصوص في باب التحقيق: أقوال المؤلف الأصلية لتمييزها عما يكتبه المحقق في الهامش من شروح وتعليقات (الغرياني، 1986، صفحة 07)

هذا معنى كلمة التحقيق، والنصوص في باب التحقيق باختصار و اللذان يتعلقان بالكتب والمخطوطات الموروثة التي هي وعاء لمعارف الأمم ومعلومتهم فتحقق بطريقة علمية تبرز أقوال المصنف، ولقد ظهر فن

التحقيق العلمي على يدي العلماء المسلمين المتقدمين، فكانوا سباقين لغيرهم في هذا المجال، ولقد كان لعلماء الحديث القدم الراسخ في هذا الميدان، فقد اتبعوا خطوات صارمة أثناء تدوينهم للأحاديث النبوية الشريفة، وابتكروا قواعد تضمن نقل نص الحديث بشكل جيد، وهو ما سنبينه في حديثنا عن منهجهم في تدوين الحديث النبوي الشريف.

إن بوادر التحقيق للنصوص وإخراجها كما أرادها أصحابها قديمة تعود إلى عصر النبوة، وتتجلى كما تطلعنا السنة الشريفة عن معارضة النبي صلى الله عليه وسلم للقرآن مع جبريل في كل رمضان، وفي السنة التي انتقل فيها عليه السلام إلى ربه عارضه جبريل مرتين، وكل ذلك من أجل ترك منهجاً يقتدي به من جاء من بعد في التوثيق والتحقيق للنصوص، لأنه صلى الله عليه وسلم وعده ربه بعدم النسيان فخاطبه بقوله:(**سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنْسَى**)[الأعلى:06]، فعمل جبريل هذا مع النبي صلى الله عليه وسلم ترك منهجاً يحتذى به في التحقيق والتوثيق (الغرياني، 1986، صفحة 15).

والطريقة التي جمع بها المصحف الشريف تعد ضرباً ثانياً لسبق المسلمين في مجال الضبط والتحقيق، فقد كان القرآن مكتوباً على الجلود وأكتاف الإبل وجريد النخل والحجارة والرقاع، وغيرها من الوسائل التي كانت متوفرة لديهم آنذاك، فعهد أبي بكر الصديق–رضي الله عنه– بإشارة من عمر بن الخطاب–رضي الله عنه– لزيد بن ثابت بجمع ما تفرق في مصحف واحد، ووضعوا لذلك خطة تضمن صحة النص وتوثيقه بشكل جيد.

أما علماء الحديث وهم المعنيون بالدراسة في هذا الموضوع، فقد بلغوا الغاية في التأكد من صحة النص وضبطه وإتقانه، وذلك بوضعهم قواعد وضوابط تضمن سلامة نقل النص ونسبته لصاحبه، وهذا ما سنستشفه في هذا العرض لطريقتهم في توثيق نصوص الحديث.

2.2. منهج المحدثين في تحقيق الحديث:قبل الحديث عن ذلك تجدر الإشارة إلى أن الأحاديث النبوية لم تكن تكتب في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، مخافة اختلاطها بالقرآن الكريم، ولهذا نهى النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه عن كتابة الحديث في حياته، فعن أبي سعيد الخدري–رضي الله عنه– قال:قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:"لا تكتبوا عني، ومن كتب عني شيئاً فليمحه، وحدثوا عني ولا حرج" (لاشين، 1423هـ – 2002م، صفحة 615/10)، ويضاف إلى مخافة اختلاطه بالقرآن خشية انشغال المسلمين

بالحديث عن القرآن وهم حديثوا عهد به وإلى ذلك ذهب الرامهرمزي(ت360هـ) (العمري، د.ت، صفحة 291)، وبقي الأمر على هذا الحال حتى نهاية القرن الأول والأحاديث لم تدون، وإنما كانت تنقل مشافهة إلا ما كان من صنيع عبدالله بن عمرو بن العاص–رضي الله عنهما– الذي أذن له النبي صلى الله عليه وسلم في الكتابة، وأول من فكر في تدوين الحديث وتقييده هو الخليفة عمر بن عبد العزيز–رضي الله عنه– حيث كتب إلى أبي بكر بن محمد بن حزم:" انظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أو سنة ماضية أو حديث عمرة فاكتبه فإني خشيت دروس العلم وذهاب أهله"([1]).

وطلب أيضاً من ابن شهاب الزهري جمع الحديث النبوي الشريف فاستجاب هذا الأخير لطلب عمر بن عبد العزيز وكان شغوفاً بجمع الحديث والسيرة فجمع حديث المدينة وقدمه إلى عمر بن عبد العزيز الذي بعث إلى كل أرض بدفتر من دفاتره (العمري، د.ت، صفحة 299)، وفعل عمر بن عبد العزيز هذا لا يعني أن الحديث لم يكن يدون من قبل، بل كان يدون من عصر النبوة وإنما أراد بعمله هذا أن يجعل أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم في مدونة واحدة تجمع بين الحفظ والكتابة، وبالتالي تكون الكتابة مرجعاً متداولاً معتمداً يستفيد منه الجميع ولا يختص بصاحبه فقط وكان العمل في عصر عمر بن عبد العزيز هو عبارة عن جمع للأحاديث لا يراعى فيها ترتيب ولا تبويب، إلى أن جاء منتصف القرن الثاني الهجري أين ظهر التصنيف واتخذت الكتابة طابع الترتيب والتبويب، وبلغ هذا الأمر الذروة في القرن الثالث المعروف بعصر التدوين (عتر، 1399هـ – 1979م، صفحة 45).

وهكذا استمرت عملية تدوين الحديث في التطور والازدهار من قرنٍ إلى قرنٍ بداية بعصر الصحابة الذين شددوا في قبول الرواية وألحوا على ضرورة التثبت في رواية الحديث وقبوله، وأول من سن ذلك أبو بكر الصديق–رضي الله عنه– وبعده عمر بن الخطاب أيضاً وبقية الصحابة، ومن أمثلة التثبت في أخذ الخبر

[1] - ينظر دراسات في السنة النبوية.ص71.

من قبل أبي بكر الصديق قضية ميراث الجدة وقد ذكر ذلك الإمام الذهبي في تذكرة الحفاظ عند ترجمة أبي بكر رضي الله عنه (الذهبي، 1377هـ، صفحة 2/1)، وكذلك نقدوا الروايات، وعنوا بالبحث في سند الحديث وفحص رجاله ورواته، ومن مطلع القرن الثاني إلى بداية القرن الثالث اكتملت عملية التدوين حيث وضعت ضوابط صارمة لقبول الحديث منها:التوسع في الجرح والتعديل ونقد الرجال لشيوع الضعف، كذلك تتبعوا الأحاديث لكشف خباياها ووضعوا لكل صورة جديدة قاعدة تعرفها وتبين حكمها، وكل هذه الضوابط كانت محلها الصدور ولم تكن مدونة، حتى دخل القرن الثالث إلى منتصف الربع فبدأت عملية التدوين حتى سميت الفترة هذه بعصر التدوين، وعصر السنة الذهبي، فدونت السنة وعلومها تدويناً كاملاً، فألفت المسانيد مسانيد الصحابة مرتبة بأسمائهم مسند أبي بكر مثلاً، ثم عمر،، ثم عثمان...وهكذا، ثم ألف في الصحيح وأصبحت الأحاديث مرتبة على أبواب الفقه حتى يسهل الوصول للحديث، وظهرت المصنفات في مختلف علوم الحديث كتب تهتم بالرجال مثلاً وأخرى بالطبقات..الخ، وهكذا استمرت عملية التدوين حتى صار علم الحديث بحلول القرن السابع علماً قائماً بذاته يقوم على قواعد وأسس وضوابط ووضعت فيه تصنيفات جليلة في هذا القرن كان رائدها المحدث الحافظ أبو عمرو عثمان بن الصلاح(ت643هـ) الذي امتاز بالاستنباط الدقيق وضبط التعاريف والتحقيقات والاجتهادات (عتر، 1399هـ - 1979م، صفحة 37 ومابعدها)، وهكذا نلاحظ أن علماء الحديث دون الحديث النبوي الشريف وفق ضوابط وقواعد هي في الحقيقة زاد وعدة للمحقق لا يستغني عنها بحال لأنها ترشده لكثير من الأمور التي يحتاج إليها في عملية التحقيق، ابتداء من كيفية التعرف على قراءة الخط ، وصحة نسبة الكتاب لصاحبه ، وبالاطلاع على بعض الكتب التي ألفت في هذا الشأن يتبين لنا ذلك مثل:مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث لأبي عمرو عثمان ابن الصلاح، وكتاب الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، وغيرها من الكتب في هذا المجال.

ومن القواعد التي استخدموها ولا يستغني عنها محقق اليوم في تحقيقه القواعد التالية (الغرياني، 1986، صفحة 21).

1- صحة نسبة الكتاب لصاحبه: فمن الأشياء التي يجب على المحقق مراعاتها صحة نسبة التأليف لصاحبه فإن من الكلام كلاماً موضوعاً على صاحبه، وليس ناشئاً منه، وأوضح ما يدلنا في كتب الحديث على وجوب التحقق من هذا الأمر، والاعتناء به، تفحص أصحابها للأحاديث، ونقدها نقداً داخلياً، وما يسمى بعلل المتن، أو نقده في علم الحديث، فإذا نسب الوضاعون كلاماً إلى النبي صلى الله عليه وسلم، زاعمين أنه حديث، أنبرى له جهابذة المحدثين...وأبطلوا نسبته وقوضوا أركانه من داخله، ولا يفيد واضعيه أنهم أسندوه بأسانيد، صحيحة الرجال والرواة.

روى الذهبي في "تذكرة الحفاظ" في ترجمة الخطيب البغدادي قال:(أظهر بعض اليهود كتاباً بإسقاط النبي صلى الله عليه وسلم الجزية على أهل خيبر، وفيه شهادة الصحابة، فعرضه الوزير على أبي بكر الخطيب، فقال:هذا مزور، قيل من أين، قلت هذا؟، قال:فيه شهادة معاوية-رضي الله عنه-، وهو أسلم عام الفتح بعد خيبر، وفيه شهادة سعد بن معاذ ومات قبل خيبر بسنتين) (الذهبي، 1377هـ، صفحة 1141/3)

وفي هذا الكتاب من أمارات الوضع أن الجزية لم تكن معروفة ولا مشروعة في عام خيبر، وإنما نزلت آية الجزية في سورة التوبة، بعد عام تبوك، فحقائق التاريخ كلها تنفي صحة نسبة هذا الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

فإذا كان التمرس بأساليب الكاتب، ومعرفة طريقته في التعبير، من الوسائل التي تعين على معرفة صحة نسبة المخطوط إلى صاحبه في قواعد تحقيق المخطوطات، فإن هذا المبدأ لم يغفله علماء الحديث فإنهم من العلامات التي يعرفون بها كلام النبي صلى الله عليه وسلم من الكلام المدسوس ركاكة اللفظ واختلاله إذ لا يتفق وفصاحة النبي صلى الله عليه وسلم وأسلوبه في البيان.

2- المقابلة بين النسخ:المقابلة بين النسخ التي يقوم عليها التحقيق اليوم، واتخاذ أقدم النسخ أساساً للنقد، أو ما يسمى المعارضة التي عليها يدور تحقيق النص، هي عند علماء الحديث واحدة من أعلى طرق التحمل والرواية.

واستعمل المحدثون هذه المقابلة في ما يسمى عندهم بالعرض، أو المعارضة، ومعناها أن يقابل الطالب أصله بأصل شيخه من حفظه، أو من كتابه، أو يقابله مع غير شيخه بحضرة الشيخ، بأن يقرأ الطالب والشيخ يسمع... (الغرياني، 1986، صفحة 23)

ومن أمثلة العرض ما روى البخاري بسنده عن آنس بن مالك-رضي الله عنه- قال:(بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَسْجِدِ دَخَلَ رَجُلٌ عَلَى جَمَلٍ فَأَنَاخَهُ فِي الْمَسْجِدِ ثُمَّ عَقَلَهُ ثُمَّ قَالَ لَهُمْ أَيُّكُمْ مُحَمَّدٌ وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُتَّكِئٌ بَيْنَ ظَهْرَانَيْهِمْ فَقُلْنَا هَذَا الرَّجُلُ الْأَبْيَضُ الْمُتَّكِئُ فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ ابْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ أَجَبْتُكَ فَقَالَ الرَّجُلُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنِّي سَائِلُكَ فَمُشَدِّدٌ عَلَيْكَ فِي الْمَسْأَلَةِ فَلَا تَجِدْ عَلَيَّ فِي نَفْسِكَ فَقَالَ سَلْ عَمَّا بَدَا لَكَ فَقَالَ أَسْأَلُكَ بِرَبِّكَ وَرَبِّ مَنْ قَبْلَكَ آللَّهُ أَرْسَلَكَ إِلَى النَّاسِ كُلِّهِمْ فَقَالَ اللَّهُمَّ نَعَمْ قَالَ أَنْشُدُكَ بِاللَّهِ آللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ نُصَلِّيَ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ قَالَ اللَّهُمَّ نَعَمْ قَالَ أَنْشُدُكَ بِاللَّهِ آللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ نَصُومَ هَذَا الشَّهْرَ مِنْ السَّنَةِ قَالَ اللَّهُمَّ نَعَمْ قَالَ أَنْشُدُكَ بِاللَّهِ آللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ تَأْخُذَ هَذِهِ الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْنِيَائِنَا فَتَقْسِمَهَا عَلَى فُقَرَائِنَا فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُمَّ نَعَمْ فَقَالَ الرَّجُلُ آمَنْتُ بِمَا جِئْتَ بِهِ وَأَنَا رَسُولُ مَنْ وَرَائِي مِنْ قَوْمِي وَأَنَا ضِمَامُ بْنُ ثَعْلَبَةَ أَخُو بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرٍ رَوَاهُ مُوسَى وَعَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهَذَا) (العسقلاني، 1421هـ - 2001م، صفحة 179/1).

ووجه الاستدلال من الحديث على العرض أو المعارضة أن ضمام بن ثعلبة كان يعرض ما سمعه من أركان الإسلام على النبي صلى الله عليه وسلم، والنبي صلى الله عليه وسلم يقره على ذلك.

3- كيفية المقابلة: نبه عليها غير واحد من علماء الحديث منهم القاضي عياض وابن الصلاح، وغيرهما.

وبينوا أن على المحقق أثناء المقابلة أن يكون مقيداً لما تختلف فيه الرواية جيد التمييز بينها، كيلا لا تختلط عليه وتشتبه.

وسبيله في ذلك أن يجعل رواية هي الأم، ثم ما كان من خلاف في غيرها كتبه في الهامش، منسوباً لأصله، ذكراً لاسمه بتمامه، أو رامزاً إليه بحرف من حروفه، على أن يبين المراد بذلك الرمز في مقدمة الكتاب كي لا يطول عهده فينسى، أو يقرأ غيره فلا يهتدى إلى ما عناه برموزه (الصلاح، د.ت، صفحة 115).

ومثال ذلك ما فعله الحافظ اليونيني (ت709هـ) في نسخته"صحيح البخاري" إذ قابلها على عدة نسخ، وكان يرمز لاختلاف النسخ برموز، تماماً مثل ما يفعل المحققون المعاصرون، ويرى المتصفح لصحيح البخاري"النسخة اليونينية" أنها مقابلة على الكثير من النسخ، وقد كان يرمز إليها برموز اصطلح عليها لأسماء أصحابها (دياب، 1993م، صفحة 70).

4- التلفيق بين النسخ:فهم أول من نبهوا إلى ضرورة عدم التلفيق بين النسخ، بل يروى سماع كل طريق مفرداً، ولا تخلط رواية بروية أخرى.

كانوا في رواية الأحاديث لا يخلطون رواية من طريق بشيء من رواية طريق آخر، مع أن الحديث يكون واحداً، ومخرجه واحد.

5- المفاضلة بين النسخ: وهي من الأمور الأساسية التي يقوم عليها التحقيق عند المعاصرين، وأفضل النسخ ما كانت قريبة لمؤلفها بأن كانت بخطه أو مجازة من قبله، ولقد كان علماء الحديث سباقين في هذا المجال، فكانوا يتسابقون في طلب علو الإسناد، ويتركون الديار والبلاد في الرحلة إلى طلب الإسناد العالي، ويبين ابن الصلاح فائدة علو الإسناد بقوله:"والعلو يبعد الإسناد من الخلل، لأن كل واحد من رجاله يحتمل أن يقع الخلل من جهته سهواً، أو عمداً، ففي قلتهم قلة جهات الخلل، وفي كثرتهم كثرة جهات الخلل، وهذا جلي واضح" (الصلاح، د.ت، صفحة 150)، ومن أفضل النسخ أيضاً النسخة التي اعتنى بها العلماء بتداولهم إياها، بأن يكون كتبها عالم، أو قابلها، أو تملكها، أو راجعها؛ لما قد تشتمل عليه من الحواشي والتصويبات.

6- استعمال الرموز وعلامات الترقيم: وهي من الأمور التي عنى بها المحققون المعاصرون، وإذا ما تتبعنا مصنفات المحدثين نجد لهم عناية فائقة بهذا الجانب، فقد كثر استعمالهم للرموز، حتى أصبحت بعض الرموز المستعملة عندهم لشهرتها وكثرة استخدامها معلومة للقارئ، لا تحتاج إلى بيان وإيضاح.

ومن أقدم رموزهم التي استعملوها الرمز(ح) ويعنون به تحويل السند، عندما يكون للحديث إسنادان، أو أكثر، ويجمعون بينها في متن واحد، مثاله حديث مسلم"إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين ليلة..." بعض طرقه تدور على الأعمش، فيرويه مسلم عنه من طريق عثمان بن أبي شيبة، عن جرير بن عبد الحميد ح، ومن طريق إسحاق بن إبراهيم، عن عيسى بن يونس ح، ومن طريق أبي سعيد الأشج، عن وكيع ح، كلهم(أي جرير وعيسى ووكيع) عن الأعمش عن زيد بن وهب عن عبد الله بن مسعود–رضي الله عنه– عن النبي صلى الله عليه وسلم (لاشين، 1423هـ – 2002م، صفحة 155/10)، ومن الرموز الشائعة أيضاً عند علماء الحديث"ثنا"لحدثنا، و "أنا"لأخبرنا، وغيرها من الرموز التي نجدها في مصنفاتهم.

7– الهوامش والاعتناء بالضبط والتخريج:وهذا من الأمور التي لا يغفلها المحققون المعاصرون، والكتب القديمة وإن لم تشتمل على هوامش فإنها اشتملت على حواشى تعنى ببعض التوضيحات لكلام المؤلف، والأشياء الغامضة في الكتاب المدروس.

والحاشية في التحقيق الجيد ليست محلاً لعرض المعلومات، وكثرة الاستطرادات، ولذلك لم يفتهم أن يحذروا من التمادي في الاستطراد وإثقال الحواشي، وتسويدها بما يناسب وما لا يناسب، بل ينبغي أن يقتصر في الحاشية على ذكر الأشياء المهمة التي تنبه على إشكال، أو بيان خطأ يتصل بأصل الكتاب.

8– مقدمة التحقيق:من المتعارف عليه عند المحققين المعاصرين أن يضع المحقق مقدمة للكتاب الذي يريد تحقيقه، فعلماء الحديث لم يفتهم هذا الأمر فقد كانوا يضعون مقدمة لشروحهم يبينون فيها خطة العمل في الكتاب، والتعريف بصاحبه، وشيوخه، والراوين عنه، ومؤلفاته، ونبذة عن حياته العلمية، ومن أمثلة ذلك التحقيق الذي عمله ابن حجر لصحيح البخاري وسماه"هدي الساري" وجعله مقدمة لكتابه"فتح الباري" حيث بلغت مقدمته من الدقة والإتقان والمنهجية المبلغ العظيم، والقارئ لمقدمة الفتح يلاحظ ذلك.

9– الفهارس:وهي من الأمور التي يعتني بها المحققون المعاصرون لأنها من مهمة في الاستفادة من الكتاب والوصول بسهولة إلى أي موضوع فيه، ولقد عنى المحدثون بالفهارس فكتاب ابن حجر"هدي الساري" الذي تقدم ذكره للاستدلال على المقدمة عند المحدثين قد اشتمل على مجموعة من الفهارس، ونجد الأمر هذا في كتابه "تهذيب التهذيب" حيث يضع في آخره فهرساً، ونجد هذا في مجموعة من الكتب القديمة.

هذه مجموعة من القواعد التي لا يجب أن تغفل أثناء التحقيق عند المعاصرين نجد علماء الحديث قد سبقوا لها غيرهم وطبقوها أثناء تدوينهم للحديث النبوي الشريف واتخذوها منهجاً لهم في كتبت وتدوين الحديث، فكان من جاء بعدهم عيال عليهم، وهذا ما سنقف عليه أثناء الحديث عن تجربة المعاصرين في تحقيق النصوص.

3. منهج المعاصرين المسلمين والعرب في تحقيق النصوص

قبل الحديث عن منهجهم في تحقيق النصوص نرى أنه من الإنصاف أن لا نغفل حق المستشرقين، فهم أول من نبهوا العرب والمسلمين إلى الالتفات إلى تراثهم القديم وأهمية إخراجه، وأمدوهم بالقواعد والضوابط لتحقيق هذا التراث، هذه القواعد والضوابط التي كانت في الحقيقة مسطرة ومقننة عند أسلافهم، كما رأينا عند المحدثين، ولكنهم كانوا عنها في غفلة، غير أنه سرعان ما نبههم المستشرقون لهذا الأمر حتى مضوا قدماً في تحقيق تراثهم بطريقة ممنهجة رسمت معالم منهجهم في تحقيق نصوص التراث

1.3 خطوات منهج التحقيق عند المعاصرين:

يقوم منهج التحقيق عند المعاصرين من العرب والمسلمين على جملة من الخطوات هي:

1- اختيار المخطوط: ويتم ذلك وفق أسس، فيجب على المحقق أن يحذر من أن يكون المخطوط قد سبق تحقيقه،وذلك بالرجوع إلى المصادر والببلوغرافيات، وتكون ثقافة المحقق ضمن دائرة موضوع المخطوط الذي يود العمل فيه، ويتأكد أن للمخطوط نسخ، أو على الأقل نسخة واحدة (الطباع، 1423هـ – 2003م، صفحة 24).

2- جمع النسخ:فمنهج المحققين المعاصرين بعد اختيار المحقق للمخطوط يقوم بجمع النسخ المخطوطة للنص، ويستعين في ذلك بوسائل معرفة النسخ مثل"كتاب تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان"،و"تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين"، وغيرها من الوسائل المعينة على ذلك (التواب، 1406هـ – 1985م، صفحة 60 ومابعدها).

3- دراسة النسخ: حيث يقوم المحقق بعد جمع النسخ بدراستها، وتقوم هذه الدراسة على معرفة ما في النسخ من تباين في الخط، والعصر الذي كتبت فيه، وتوثيق هذه النسخ لمعرفة تباينها واختلافها (الطباع، 1423هـ – 2003م، صفحة 25).

4- ترتيب النسخ: من الأمور التي يوليها المحققون المعاصرون ترتيب نسخ المخطوط فهي ليست في درجة واحدة، بل بعضها يفضل عن بعض، ولذلك يرتب المحقق النسخ المتوفرة لديه بالبداية بـ: (الطباع، 1423هـ - 2003م، صفحة 27):

*نسخة المؤلف: والتي تسمى النسخة "الأم"، ويجب اعتماد آخر نسخة كتبها المؤلف، فقد يكتب المؤلف كتابه ثم يضيف إليه من خلال قراءاته له وتدريسه له ومراجعته إياه، فتاريخ دمشق" مثلاً لابن عساكر نسختان جديدة في ثمانين مجلداً، وقديمة في سبع وخمسين، فالجديدة هي المعتبرة.

ولذلك كانوا يعدون أصل النسخ آخرها سماعاً.

*تليها النسخة التي قرأها المؤلف، أو قرئت عليه، وأثبت بخطه أنه قرأها، أو قرئت عليه.

*تليها النسخة التي نقلت عن نسخة المصنف، أو عورضت بها وقوبلت عليها.

*تليها نسخة كتبت في عصر المصنف، عليها سماعات على عالم متقن.

*تليها نسخة كتبت في عصر المصنف، ليس عليها سماعات.

*تليها نسخ كتبت بعصر المصنف، وفيها يقدم الأقدم على المتأخر.

5- تحقيق عنوان الكتاب:مما يعتني به المحقق التأكد من عنوان الكتاب وصحته، "إذ لا يكتفي بما يجده مدوناً على ورقة الغلاف، خصوصاً إذا لاحظ اختلافاً في الخط، أو في المداد، بين كتابة الأصل والعنوان، وسبيل تحققه من العنوان أمران:

- دراسة النص والتأمل فيما إذا كان العنوان مناسباً، يترجم فعلاً عما جاء في الكتاب من موضوعات.

- الرجوع إلى فهارس الكتب، للعثور على العنوان الذي يراد البحث عنه، واسم مؤلفه، وبذلك يعلم ما إذا كان الكتاب وقع بهذا الاسم المدون على غلافه لمؤلفه، أو ليس كذلك" (الغرياني، 1986، صفحة 88).

ويتأكد منه كذلك بالرجوع إلى ما ألفه صاحبه من كتب، فربما عرض لذكر هذا المؤلف في خلال مؤلفاته الأخرى، أو عرض لذكره في مقدمة الكتاب، التي بين فيها سبب تأليفه، أو الرجوع إلى الكتب المؤلفة في بابه، وتأخرت عنه، لعلها اقتبست منه، أو أشارت إليه، أو الانتفاع من كتب التراجم التي عقدت له ترجمة خاصة، فأشارت فيها إلى مصنفاته، أو كتب الفهارس..مثل "فهرست ابن النديم"، و"كشف الظنون"، وغيرها (التواب، 1406هـ - 1985م، صفحة 74).

يقول إياد خالد:"على المحقق أن يثبت عنوان المخطوط كما وضعه مؤلفه، ولا يتصرف في تغيير شيء من ألفاظ العنوان...وقد يصادف المحقق أن للكتاب أكثر من عنوان، وفي هذه الحالة عليه التثبت من العنوان من خلال مقارنته ومفاضلته بين النسخ التي اعتمد عليها في تحقيق الكتاب، وما ورد للمؤلف في ترجمته من كتب الطبقات والتراجم، و"كشف الظنون" وذيوله" (الطباع، 1423هـ - 2003م، الصفحات 29 - 30).

6- تحقيق اسم المؤلف: على المحقق أن يتثبت من صحة اسم المؤلف، لأنه في بعض الأحيان تتشابه عناوين الكتب ولكنها ليست لمؤلف واحد، فيتحرى المحقق الاسم الحقيقي لصاحب الكتاب، أو المخطوط.

"المطالع لفهارس المخطوطات، يصادفه من حين لآخر اسم كتاب لمجهول، وقد يكون الكتاب جديراً بالتحقيق، فعلى المحقق، أن يبذل وسعه في التعرف على اسم مؤلفه، ويسلك في ذلك السبيل الذي سلكه في تحقيق عنوان الكتاب، من قراءته أولاً لنص الكتاب، فقد يعثر فيه على اسم المؤلف، أو ما يشير إلى عصره، أو شيوخه..وينبغي أن ينبه إلى أن هناك كتباً تتفق عناوينها، والمؤلف مختلف، وكذلك موضوعاتها أحياناً تتشابه، فنجد مثلاً:"الأشباه والنظائر"لمقاتل بن سليمان(ت150هـ)، و"الأشباه والنظائر" للسيوطي(ت911هـ)، و"الأشباه والنظائر" لابن نجيم(ت975هـ)، فالأول له أشباه في القرآن، والثاني له أشباه في الفقه والنحو، والثالث له أشباه في الفقه، فلا يتسرع الباحث عند العثور على اسم مؤلف مجهول، وقد نسب إليه الكتاب الذي يبحث هو عن مؤلفه، فقد يكون ما وجده مجرد اتفاق وقع في عنوان الكتاب، هو لمؤلف آخر، فلا بد من دراسة الكتاب لتعرف مدى صحة نسبته إليه" (الغرياني، 1986، صفحة 90).

7- تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه:من آليات التحقيق أيضاً عند المعاصرين، التحقق من نسبة الكتاب، أو المخطوط إلى مؤلفه، فقد يكون الكتاب مغمور غير مشهور، فينبغي على المحقق أن يتحرى نسبته إلى مؤلفه.

يقول الصادق الغرياني:"إذا لم يكن الكتاب مشهوراً بين الناس لمؤلفه فينبغي ألا يكتفي بما يوجد على ظهر النسخة من أن مؤلفه فلان، فقد تكون هذه النسبة غير صحيحة، فلا بد من التأكد من ذلك بالنظر في فهارس الكتب، والمؤلفين، وكذلك الوسائل الأخرى... (الغرياني، 1986، صفحة 91).

وفي بعض الأحيان قد ينسب الكتاب إلى غير مؤلفه، ومن أمثلة ذلك ما ذكره رمضان عبد التواب مخطوطة"الغريب المصنف" الموجودة بدار الكتب المصرية تحت رقم121 لغة، يوجد في صفحة العنوان بها"الغريب المصنف لأبي عمرو الشيباني"، والصواب أن الكتاب لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي كما هو ثابت في مخطوطاته الأخرى (التواب، 1406هـ – 1985م، صفحة 75).

8- المقابلة بين النسخ:فمن المهمات عند المحققين المعاصرين أن يقوم المحقق بجمع جميع النسخ التي توفرت لديه، ويقابل بينها حتى يعرف أكثرها صوابا وضبطاً، فإذا كانت النسخة مثلاً بخط المؤلف، أو الأقدم، فإنها تتخذ كأصل ويرمز لها برمز وتجعل أصلاً للنسخ الأخرى أثناء المقارنة، أو المقابلة، ويذكر أياد خالد شروطاً للمقابلة هي (الطباع، 1423هـ – 2003م، صفحة 54):

*لدى نسخ المخطوط فإنه يجب علينا أولاً اعتماد النسخة الأصل أو "الأم" التي ستكون باقي النسخ عنها فرعاً.

*يعطى رمز لكل نسخة تم اعتمادها للإشارة إليها في الحاشية عند اللزوم.

*تتم المقابلة بين ما تم نسخه من قبل المحقق والنسخة الأصل توكيداً لصحة المنسوخ بين المحقق.

*تثبت في هامش المنسوخ بيد المحقق الفروق بيد النسخ المعتمدة في التحقيق.

ويقوم التحقيق عند المعاصرين على مجموعة من الأمور التي تعد من مكملات التحقيق وهي بإيجاز:

– الضبط: حيث يعتني المحقق بضبط الكلمات التي تحتاج إلى ضبط، ويشرح الكلمات الغامضة مثل الكلمات الغريبة، والكلمات التي يشيع استعمالها خطأ من قبل الناس، وأسماء النباتات، الكلمات التي تتفق صورتها وتختلف معانيها، ضبط وسط الفعل الماضي، أعلام الأشخاص وألقابهم، ضبط الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأمثال والأبيات الشعرية.

– التخريج:من الأعمال التي تعد مهمة ومن مكملات التحقيق تخريج النصوص التي يستشهد بها المؤلف وتوثيقها،كالآيات القرآنية والأحاديث النبوية، والأبيات الشعرية والأمثال...الخ.

– شرح الغريب: ينبغي على المحقق شرح الكلمات الغريبة ولا يبالغ في ذلك إلى حد الإسراف بل يقتصر على الكلمات التي لا يدرك معناها إلا بالرجوع إلى المعاجم...الخ.

– الهوامش:إذ على المحقق أن يضع الهوامش في أسفل الصفحة مفصولة عن المتن يضمنها التعليقات التي يريد أن يبينها.

– الفهارس:على المحقق أن يضع في آخر الكتاب الفهرس، أو الفهارس فهي مفتاح الكتاب، وسبيل للقارئ للوصول إلى أي موضوع بدون عناء بحث، وتتعدد الفهارس من فهرس للآيات القرآنية، وفهرس للأحاديث النبوية، وفهرس للأمثال والحكم، وفهرس للأشعار، وفهرس للأماكن والبلدان، وللأعلام، والمصادر والمراجع، والموضوعات...الخ.

فهذه الآليات في التحقيق التي يستخدمها المحققون المعاصرون تتقاطع بشكل كبير مع الآليات التي كان يستخدمها المحدِّثون أثناء تدوين الحديث النبوي الشريف وكتابته.

4. خاتمة:

– من خلال عرضنا لمنهج المحدثين في تحقيق نصوص الأحاديث النبوية الشريفة، يتبين لنا البعد الثاقب الذي امتاز به المحدثون، وحنكتهم العجيبة في التعامل مع النصوص، فمنهجهم في التحقيق يتأسس على مجموعة من الضوابط والقواعد والآليات؛ التي ذكرت خلال العرض السابق لمنهجهم، ويعد التقيد بهذه الضوابط والشروط عملا ملزما لكل من يريد التصدي والتعامل مع الأحاديث النبوية الشريفة، هذا الأمر الذي رجع بالإيجاب على الحديث النبوي حيث تم أثناء تدوينه التقيد بهذه الضوابط والقواعد، مما أدى إلى خروجه في صورة متكاملة ضمنت سلامته من ناحية المتن والسند، وغربلته من الكثير من الأحاديث المكذوبة والموضوعة من قبل الكذابين والوضاعين.

– من ناحية أخرى يعد المحدثون أساتذة بحق لمن جاء بعدهم في هذا الميدان فقد أفاد منهم الغربيون والمستشرقون في مجال التحقيق أيما إفادة، فقد قرأ هؤلاء التراث العربي واستفادوا منه وابتكروا مناهج تبدوا جديدة، ولكن في الحقيقة سبقهم المحدثون لها بسنين عديدة.

– منهج التحقيق للنصوص عند المعاصرين من العرب والمسلمين بضوابطه وقواعده المعروفة اليوم شبيه إلى حد كبير بمنهج المحدثين إن لم نقل إنهم متمثلان، فقد طبقوا نفس القواعد والضوابط في تحقيق النصوص، والفارق بينهما أن المحدثين لم تكن هذه الضوابط ماثلة أمامهم كقواعد وضوابط ولكن استخدموها أثناء تدوينهم وتحقيقهم لنصوص الحديث النبوي الشريف، أما المعاصرين فإن هذه الضوابط والقواعد مسطرة أمامهم وهم يحققون نصوص التراث على ضوئها وانطلاقاً منها.

5. قائمة المراجع:

– أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور. (د.ت). *لسان العرب* (المجلد د.ط). القاهرة: دار المعارف.

– أبو عبدالله شمس الدين الذهبي. (1377هـ). *تذكرة الحفاظ* (المجلد د.ط). حيدر آباد الهند: دائرة المعارف.

– أبو عمرو عثمان بن الصلاح. (د.ت). *مقدمة ابن الصلاح* (المجلد د.ط). عين مليلة الجزائر: دار الهدى.

– أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. (1421هـ – 2001م). *فتح الباري بشرح صحيح البخاري* (المجلد ط1). د.م: د.ن.

– أكرام ضياء العمري. (د.ت). *بحوث في تاريخ السنة المشرفة*. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم.

– الصادق عبدالرحمن الغرياني. (1986). *تحقيق نصوص التراث في القديم* (المجلد د.ط). طربلس: منشورات مجمع محمد الفاتح.

– اياد خالد الطباع. (1423هـ – 2003م). *منهج تحقيق المخطوطات* (المجلد ط10). دمشق: دار الفكر.

– رمضان عبد التواب. (1406هـ – 1985م). *مناهج التحقيق بين القدامى والمحدثين* (المجلد ط01). القاهرة: مكتبة الخانجي.

– عبد المجيد دياب. (1993م). *تحقيق التراث العربي منهجه وتطوره* (المجلد ط02). القاهرة: دار المعارف.

– موسى شاهين لاشين. (1423هـ – 2002م). *فتح المنعم شرح صحيح مسلم* (المجلد ط1). القاهرة: دار الشروق.

– نور الدين عتر. (1399هـ – 1979م). *منهج النقد في علوم الحديث* (المجلد ط02). دمشق: دار الفكر.